

دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

- باستعمال نموذج VAR للفترة (1993-2020)

An econometric study of impact of the social transfers on indicators of economic stability in Algeria, Using VAR model during (1993-2020)حسينة جواني^{1*}، سليم العمراني²¹ مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي (الجزائر)، djouani.hassina@univ-oeb.dz² مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي (الجزائر)، lamraoui.salim@univ-oeb.dz

تاريخ النشر: 2024/01/27

تاريخ القبول: 2024/01/09

تاريخ الاستلام: 2023/04/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز مدى تأثير التحويلات الاجتماعية في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة 1993-2020، ولتحقيق ذلك تم اعتماد المنهج الوصفي لعرض وتحليل واقع المتغيرات المدروسة، إضافة الى محاولة التأثير بين التحويلات الاجتماعية ومتغيرات مربع كالدور من خلال نموذج VAR.

توصلت هذه الدراسة الى أن الأداء الاقتصادي في الجزائر كان متذبذباً على طول الفترة الزمنية محل الدراسة، ويظهر من خلال مربع كالدور تحسن في محور مقابل تدهور محور آخر، كما توصلت الى وجود علاقة عكسية بين نسبة التحويلات الاجتماعية وكل من معدل النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات، وعلاقة طردية بين نسبة التحويلات الاجتماعية ومعدلات البطالة والتضخم، هذا ما يدل على الأثر السلبي (نسبياً) لسياسة التحويلات الاجتماعية على أهداف السياسة الاقتصادية، لكونها ذات طابع اجتماعي أكثر منه اقتصادي.

كلمات مفتاحية: التحويلات الاجتماعية، مربع كالدور السحري، نموذج VAR.

تصنيفات JEL: E61، H72.

* المؤلف المرسل

Abstract:

This study aims to highlight the extent of the impact of the social transfers

to achieving economic goals, represented by the goals of Magic Square of Kaldor in Algeria for period (1993-2020), In order to achieve the objectives of this study, the analytical method was used, To describe and analyze The reality of the studied variables, In addition to trying to influence between social transfers and Magic Square of Kaldor variables role through a model VAR.

The study concluded that the economic performance in Algeria was fluctuating throughout the time period under study, through the Kaldor square showing an improvement in one axis versus a deterioration in another axis, It also found a reverse correlation between the proportion of social transfers and both the rate of economic growth and the balance of payments, and a correlation between the proportion of social transfers and unemployment rates and inflation, indicating the negative (relatively) impact of social transfers policy on economic policy objectives, as they are more social than economic.

Keywords: social transfers; magic square Kaldor; VAR model.

Jel Classification Codes: E61, H72.

1. مقدمة:

يعتبر الوصول إلى التنمية الاقتصادية أحد أهم الأمور المطروحة في الساحة العالمية، كقضية تسعى جل الدول النامية والمتقدمة إلى تحقيقها، عبر الاستغلال الكامل للإمكانيات المتوفرة ويتجلى ذلك في التوازن الاقتصادي الذي يترجم توازن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأربعة، حيث أن الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وذلك في إطار سياسة ترمي إلى تحقيق معدل نمو مقبول في الأجل الطويل مع أقل تضحية بالنمو في الفترة القصيرة، ولقد أضاف الفكر الاقتصادي في الآونة الأخيرة بعداً آخر للاستقرار الاقتصادي والمتمثل في التوازن في ميزان المدفوعات، وبهذا البعد

يكتمل المربع الذي يعطينا صورة عن وضعية الاستقرار الاقتصادي والذي يطلق عليه اصطلاحا المربع السحري لكالدور.

باعتبار أن العديد من الدول المتقدمة تؤمن بالرأسمالية المتوحشة وغالبا ما تقدم برامج دعم حكومي طويلة الأمد للوحدات في موازنتها وخاصة ذات الطابع الاجتماعي، بقدر ما تسعى لتقديم برامج دعم ذات طابع اقتصادي ومباشر للشركات من خلال التحفيز والدعم على البحث والتطوير ومختلف المنح والمكافآت المادية والمعنوية وهذا من أجل تعزيز التنافسية والإنتاجية. أما بالنسبة للدول الريفية مثل دولة الجزائر التي تعتمد على ريع النفط كثروة وطنية، تعتمد بصفة أساسية في تنفيذ مشاريعها التنموية، حيث اعتمدت سياسة الدعم والإعانات الحكومية بكافة أنواعها لتقليل من المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري. مما أدى بالحكومة الجزائرية اللجوء إلى أدوات السياسة الاقتصادية وخاصة السياسية المالية لما لها من دور هام ومؤثر على سياسة توزيع الدخل من أجل تحقيق نوع من العدالة في توزيع ما يترتب على عملية التنمية من منافع أو أعباء يستفيد منها أو يتحملها أفراد المجتمع؛ وتعد التحويلات الاجتماعية جزءا من هذه السياسة، والتي تصرف إلى قطاعات معينة، من أجل تحسين المستوى المعيشي للفئات ذات الدخل المحدود، للتأقلم في بيئتهم والقضاء على الفقر والطبقية.

1.1 إشكالية الدراسة

مما سبق ذكره يتضح أن هناك علاقة بين التحويلات الاجتماعية وبين متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، وقد حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على تأثير التحويلات الاجتماعية على هذه المتغيرات من خلال طرح التساؤل التالي:

ما مدى تأثير التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر خلال الفترة 2020-1993؟

2.1 فرضية الدراسة:

للإجابة على التساؤل المطروح، سنحاول اختبار الفرضية التي صيغت على النحو التالي:
تنتهج الحكومة الجزائرية سياسة التحويلات الاجتماعية لحل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع، لكن هذه السياسة انعكست سلبا على الاقتصاد الوطني من حيث تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية.

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر، إضافة الى عرض مراحل تطور كل من معدل البطالة والتضخم ومعدل النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات في الجزائر من خلال تطبيق مربع كالدور.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة مدى مساهمة برامج الدعم الحكومي في تحقيق الأهداف الاقتصادية مربع كالدور السحري، من خلال بناء نموذج رياضي لقياس أثر سياسة التحويلات الاجتماعية على المتغيرات الاقتصادية الأربعة المتمثلة في كل من معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة ورصيد ميزان المدفوعات.

5.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في عرض وتحليل واقع المتغيرات المدروسة، إضافة الى الأساليب الإحصائية والقياس الاقتصادي متمثلة في نموذج VAR، لقياس تأثير التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر خلال الفترة 1993-2020.

6.1 الدراسات السابقة:

أهم هذه الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحويلات الاجتماعية نجد:

- دراسة سي محمد كمال وبن هدي إكرام: مقال بعنوان "تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر" حيث هدفت هذه الدراسة الى تقييم أثر سياسة الدعم الحكومي على العجز الموازي والاستهلاك والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة الى أن السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الحكومة الجزائرية تتميز بالضبابية والضياع؛ حيث كانت الحكومة الجزائرية غير موفقة في تطبيق سياسة الدعم الحكومي، نتيجة البرامج العشوائية للسلع المدعمة، وغياب العقلانية في تسيير النفقات العمومية، كما أن الدعم الحكومي يضعف ميزانية الدولة كون أن مصدره الارادات العمومية التي مصدرها في الأساس مدخلات النفط (كمال و اكرام، 2021).

- دراسة حنصال أبو بكر وبن أحمد سعدية: مقال بعنوان " إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية" تطرقت هذه الدراسة الى استراتيجية الدعم الحكومي المطبق في الجزائر من منظور الفعالية

الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتي هدفت إلى تشخيص وتقييم سياسة الدعم الحكومي في الجزائر بشكلها الحالي لإبراز مدى خضوعها بشموليتها للمبادئ والأهداف التي اقتضى العمل بها، حيث توصلت إلى جملة من النتائج أهمها:

✓ تسبب سياسة الدعم الحكومي في الجزائر ضغوطات كبيرة على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، فهي تمثل أكثر من ربع الميزانية العامة وحوالي 10% من الناتج المحلي الخام؛
✓ تعتمد الدولة الجزائرية في تطبيق سياسة الدعم الحكومي على مبدأ دعم الاستهلاك النهائي وذلك على حساب الإنتاج، مما ينجم عنه نمط استهلاكي غير عقلاني للمنتوجات المدعومة؛

✓ تسبب سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر في إحداث اختلالات هيكلية في التوازنات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية (حنصال و بن أحمد، 2018).

- دراسة سي محمد كمال وبن حبيب عبد الرزاق: مقال تحت عنوان "تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو في الجزائر" حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل وتقدير أثر الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا وباستخدام الدالة النيوكلاسيكية خلال الفترة الممتدة من 1994 الى 2016 باستخدام بيانات سنوية لنسبة الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية وذلك بتطبيق نموذج العزوم المعممة GMM، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية التحويلات الاجتماعية التي تجاوزت 1600 مليار دج في السنوات الأخيرة، حيث تكمن هذه الأهمية في حماية الطبقات الهشة وإعادة توزيع الدخل والتحسين في النمو الاقتصادي، كون أن الزيادة في الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية يؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي في الجزائر (سي محمد و بن حبيب، 2019).

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة نشير الى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة، حيث تضمنت هذه الأخيرة ربط للمشكلة البحثية بمتغيرات السياسة الاقتصادية المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة والتضخم، ومعدل ميزان المدفوعات وشمول عينة الدراسة لفترة حديثة وطويلة من اجل الوصول الى نتائج دقيقة،

كما تم اعتماد نموذج قياسي والمتمثل في الانحدار الذاتي VAR حيث لم يتم تناول دراسة سابقا في قياس وتحليل أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدور السحري.

2. الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

1.2 و اقع التحويلات الاجتماعية

تعتبر التحويلات الاجتماعية جزءا من النفقات العامة للدولة، والتي ليس لها تأثير مباشر في الإنتاج الوطني وتتم من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني، ويمكن تقديم بعض التعاريف للتحويلات الاجتماعية كالتالي:

- هي سياسة تتدخل أكثر في اهتمام الدولة للحد من عدم المساواة، ومن أجل ذلك فإنها تنظم إعادة توزيع الثروة (قدار و عيودي، 2019، صفحة 970).

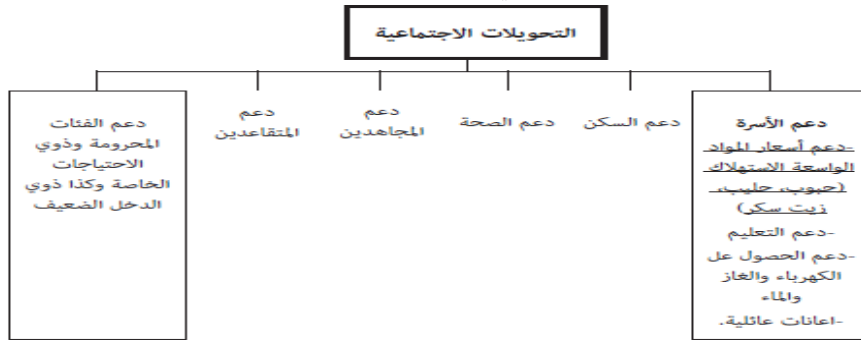
- يمكن اعتبار التحويلات الاجتماعية فرع من نظام الحماية الاجتماعية للدولة التي تعكس السياسة الاجتماعية لها، وتصرف إلى الأسر والفقراء أو إلى فئات معينة مستهدفة، كما أنها تتضمن إجراءات في مجالات المساعدة الاجتماعية والتضامن، الإسكان، التعليم، الصحة، العمالة، إعانات دعم القدرة الشرائية، الكهرباء، التوزيع الريفي للغاز، بالإضافة إلى منح عائلية وفروق المعاشات (Gouvernement Algerien, 2016, p. 24).

يبرر مؤيدو التحويلات الاجتماعية مجموعة من الأسباب لاعتمادها، والأساس المنطقي الأكثر شيوعا هو استخدامها كاستراتيجية للحد من الفقر وإدارة المخاطر، وهنا يمكن لهذه التحويلات أن توفر احتياجات الفقراء وحمايتهم من اتخاذ قرارات مؤذية، وعلى صعيد الدولة فهي ترى أن التحويلات الاجتماعية تدعم النمو الاقتصادي والإنتاج، من خلال تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقليل عدم المساواة (Comission Europeenne, 2012, p. 10).

2.2 هيكل التحويلات الاجتماعية في إطار نفقات التسيير في الجزائر:

تعتبر التحويلات الاجتماعية من أهم البنود نفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة، حيث وضعها المشروع الجزائري في القسم السادس (النشاط الاجتماعي، المساعدة والتضامن)، تحت العنوان الرابع (التدخلات العمومية)، وهذا حسب المادة 24 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية (قويدري، 2012، صفحة 138)، والشكل الموالي يوضح هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر:

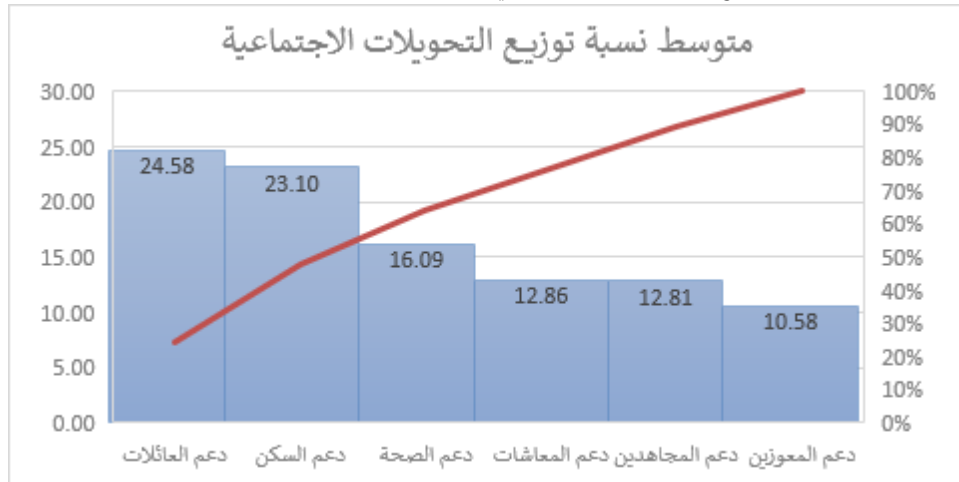
الشكل 01: "هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر"



المصدر: (قويدري، 2012، صفحة 138).

عرفت قيمة التحويلات الاجتماعية في الجزائر توسعا ملحوظا مع تطبيق الدولة للمخططات الاجتماعية والاقتصادية منذ سنة 2001، وتنفيذ البرامج الإنمائية للأمم المتحدة مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط أوائل سنة 2000، والتي أدت إلى ارتفاع النفقات العامة وارتفعت معها التحويلات الاجتماعية. حيث ارتفعت من 733 مليار دينار جزائري في عام 2006 إلى 1.8 تريليون دينار في عام 2020، ذلك في إطار الأهداف الاجتماعية التي تتبناها الدولة وفي مقدمتها تحسين المستوى المعيشي للمواطن والتخفيف من حدة الفقر، كما يظهره الشكل الموالي:

الشكل 02: "متوسط نسبة توزيع التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020"



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي وإحصائيات قوانين المالية.

- دعم العائلات: احتل القطاع العائلي المرتبة الأولى بمتوسط نسبة 24.58% من إجمالي التحويلات الاجتماعية بين سنة 2000 و2020، كما يوضح الشكل رقم (2)، ويتكون الدعم العائلي من المنح العائلية، دعم التعليم، دعم القمح والموارد الغذائية، ودعم الغاز والماء.
- دعم السكن: تعتبر أزمة السكن من الأزمات التي تسعى الدولة جاهدة للتخفيف من حدتها و يتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة متوسط حصة دعم السكن من إجمالي التحويلات الاجتماعية حيث قدرت بمتوسط نسبة 23.10% للفترة الممتدة بين 2000 و2020 كما يوضح الشكل رقم (2)، وعلى الرغم من أن هذا النوع من الدعم يعتبر من أنواع الدعم الموجه حيث تكون الاستفادة منه وفق شروط محددة تتوفر في المستفيد حسب نوع صيغة السكن التي يستفيد منها إلى أن نسبة الدعم لم تنخفض و هو ما يعكس وجود أزمة سكن حقيقية، و قد كان قطاع السكن ضمن اهتمامات مختلف البرامج الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في إطار تحقيق الإنعاش الاقتصادي ورفع معدل النمو، و يمكن إرجاع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها ما يلي:
 - ✓ النزوح الريفي نحو المدن نتيجة غياب متطلبات التنمية في أغلب المناطق الريفية؛
 - ✓ ارتفاع النمو الديموغرافي في الجزائر؛
 - ✓ ضعف القدرة المالية للمواطنين نتيجة ضعف القدرة الشرائية للنقود خاصة في ظل غياب إصلاح نظام الأجور مما يجعل المواطنين عاجزين عن شراء السكنات في ظل ارتفاع أسعارها؛
 - ✓ اتساع الفئة النشيطة في القطاع الموازي مما جعل الدولة عاجزة على ضبط ومتابعة المستفيدين من الدعم في مجال السكن خاصة السكنات ذات الصيغة الاجتماعية.
- دعم قطاع الصحة: تعتبر الصحة مصلحة عامة بامتياز، لذلك من الطبيعي والشرعي أن تسعى جميع الحكومات مهما تنوعت توجهاتها السياسية، إلى رؤية مواطنيها في أفضل حالة صحية ممكنة، نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن متوسط نسبة حصول قطاع الصحة على الدعم يقدر بـ 16.09% خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2020، و هو يحتل المرتبة الثالثة بعد دعم العائلات و دعم السكن، لكن على الرغم من ذلك يتميز قطاع الصحة العام في الجزائر بضعف الخدمات الصحية، مما يدفع بالفقراء إلى التوجه نحو الخواص في ظل ارتفاع تكاليف العلاج.

- دعم المتقاعدين والمجاهدين: فيما يخص دعم المجاهدين والمتقاعدين نلاحظ من خلال الشكل (2) أن متوسط نسبة توزيع التحويلات الاجتماعية على القطاعين متساوية بنسبة 12.8% خلال الفترة ما بين 2000 و2020، فيرجع الى تطبيق الدولة زيادات في منحهم ومعاشاتهم التي من شأنها تحسين القدرة الشرائية.
- دعم المعوزين: بالنسبة لدعم قطاع المعوزين فقد تجسدا بداية لتطبيق المخطط الخماسي (2015-2019)، والذي يهتم بتحقيق التنمية الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة، وقد سجل بمتوسط نسبة 10.58% من إجمالي التحويلات الاجتماعية بين سنة 2000 و2020، كما يوضح الشكل رقم (2).

3.2 الأثار المالية والاقتصادية لسياسة الدعم الحكومي

- خلفت سياسة الدعم الاجتماعي على مدى عقود، أثاراً عميقة على الاقتصاد الوطني وتوازنات الخزينة العمومية المالية، كما خلقت على هامش أدوار الدولة الاجتماعية اختلالات متعددة الأوجه، وهو ما سنحاول حصره فيما يلي (حامي، 2022):
- الضغط المتزايد والمتراكم على ميزانية الدولة بفعل تزايد الحاجات وتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية للمواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، والذي خلق بدوره أثراً سلبياً على ميزان المدفوعات، وظهر مؤخراً في أزمات الندرة وارتفاع الأسعار لعدد من المواد الغذائية في الأسواق العالمية، وفي عجز الخزينة العمومية عن تغطية الفوارق في الأسعار.
 - نتج عن التحويلات الاجتماعية في دعم الأسر والسلع واسعة الاستهلاك فوارق واسعة في أسعار هذه السلع والمواد المستوردة، مقارنة بأسعارها في الدول المجاورة، ما نتج عنه تمدد لظاهرة التهريب عبر الحدود، وحتى في حالات أخرى تصدير منتجات مصنعة بمواد مدعومة، وهو ما مثل نزيهاً مزمناً للاقتصاد الوطني .
 - أما فيما يتعلق بالجانب المالي، فإن ميزانية الدولة تتحمل عبئاً متراكماً بالنظر إلى مصروفات الدعم. فهو يرتبط بأسعار المواد الغذائية المدعومة، وكذلك بالمواد الطاقوية في الأسواق العالمية والتي بارتفاعها ترتفع كلفة الدعم من ميزانية الدولة. كما أن الدعم الاجتماعي يتوزع على جميع فئات الدخل، بالرغم من أن فلسفة الدعم الاجتماعي يفترض بها أن تذهب إلى أصحاب الدخل المحدودة وهذا ما يعزز مبدأ اللامساواة؛ فحسب تقرير للبنك الدولي حول

نظام الدعم الاجتماعي، فإن الفئات ذات المداخل المرتفعة تستهلك من المواد الطاقوية ستة أضعاف ما يستهلكه أصحاب الدخل المحدود.

4.2 الاستقرار الاقتصادي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتجنب المتغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار، مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي (العمرأوي، بن لحرش، و حساني، 2021، صفحة 333)، ويمكن تعريف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كالتالي:

1.4.2 معدل النمو الاقتصادي: يمكن التعبير عن النمو الاقتصادي بواسطة الناتج الداخلي الخام والذي يمثل القيمة الاجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل البلد منقوصا منها الموارد الخام التي تدخل كسلع وسيطية في الإنتاج خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة (عماري، 2015، صفحة 116) وحسب كالـدور يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي أعلى من معدل النمو السكاني لنفس الفترة.

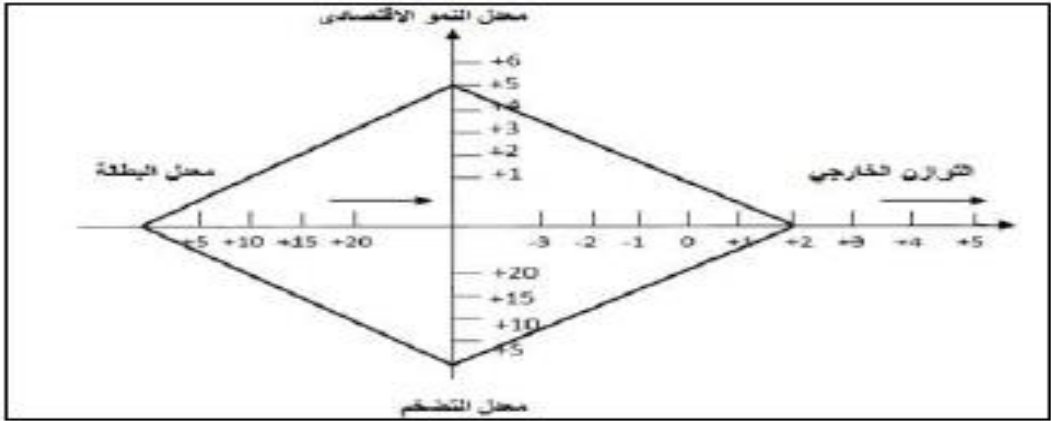
2.4.2 معدل البطالة: هو مقياس مستخدم على نطاق واسع لعرض العمالة غير المستخدمة، اذ تم اعتبار التوظيف أنه الوضع المرغوب فيه لأشخاص في القوى العاملة المعروف باسم السكان النشطين اقتصاديا (شريط و بن الحبيب، 2022، صفحة 410).

3.4.2 معدل التضخم: يعرف بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، مما يولد انخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود، أي التضخم ظاهرة تتمثل في الارتفاع المستمر والمتواصل للمستوى العام للأسعار لجميع السلع والخدمات دون استثناء خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود (شوق و رجال، 2017، صفحة 44).

4.4.2 ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن بيان إحصائي شامل يلخص كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد ما مع بقية المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

ومما سبق يمكن اعتبار أن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي هي أهداف السياسة المالية التي تعرف بالمربع السحري لكالدور، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 03: "رسم توضيحي لمربع كالدور السحري"



المصدر: (العمراوي، بن لحرش، و حساني، 2021، صفحة 334)

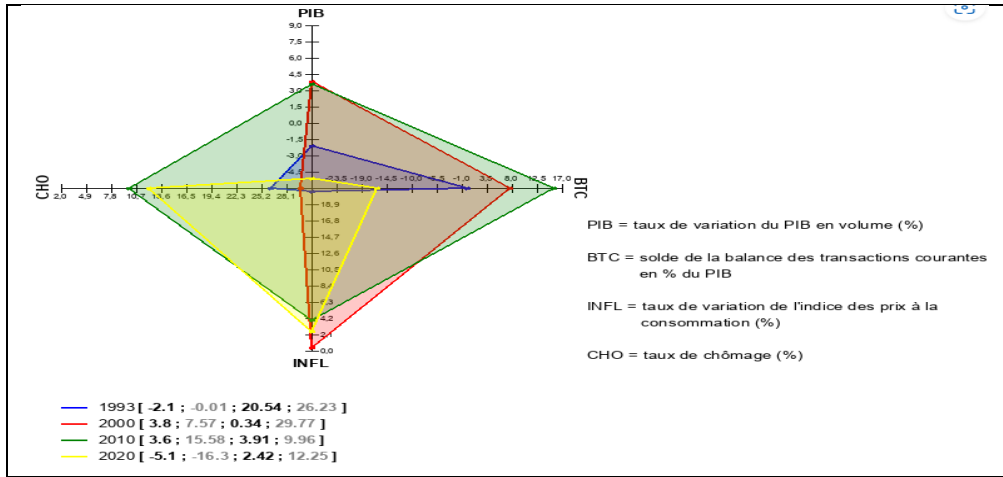
وفقا لهذا المنظور تكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع أكبر، ويمكن دراسة مدى تحقيق تلك الأهداف بإجراء دراسة للبلد محل الدراسة ورصد التطورات الحاصلة من سنة الى أخرى ومدى تحقق الأهداف مجتمعة، أم سيكون تحقيق بعضها على حساب بعض.

تسمح السياسة المالية العامة بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وفي مقدمتها التأثير على سوق الشغل، وهو ذو تأثير مباشر على الطلب الكلي وهذا يسمح بزيادة الناتج المحلي الإجمالي. ولكن حسب وجهة النظر الحديثة يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تحديد السياسات المالية مدى تأثيرها على ميزان المدفوعات والتضخم، فخفض الانفاق العام مثلا من أجل الحد من التضخم وتدارك العجز في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة. ولذلك يجب توخي الحذر عند استخدام الانفاق العام لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية نظرا لتعارض تلك الأهداف.

5.2 تطبيق مربع كالدور للفترة (1993-2020):

يمكننا تقييم الأداء الاقتصادي العام الذي يميز فترة الدراسة، وذلك بالتطبيق على مربع كالدور للسنوات التالية (1993، 2000، 2010، 2020)، كما هو مبين في الجدول التالي:

الشكل 04: "تطبيق مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة (1993-2020)"



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات (البنك الدولي، بنك الجزائر) ومخرجات: Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldo

من خلال الشكل (04) نلاحظ بالنسبة لسنة 1993 اتساع مربع كالدور نحو اليمين دلالة على تحسن في وضعية ميزان المدفوعات، وتوازنه يعود الى ارتفاع كل من الصادرات وأسعار النفط، في المقابل نجد انخفاض في الإنتاجية وزيادة معدل التضخم نتيجة الاستثمارات الكبيرة التي رافقت الإصلاحات، أما بالنسبة لسنة 2000 انخفضت معدلات التضخم وبدأت معدلات البطالة بالتراجع نتيجة لاعتماد برامج النمو الاقتصادي قيد التنفيذ، وفتح الاستثمارات والمشاريع التنموية نتج عنها تحسن كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع معدلات التضخم، ما أدى الى اتساع منحني كالدور نحو الأسفل والأعلى، ومع سنة 2010 ارتفع معدل التضخم بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، أما بالنسبة للبطالة فقد سجلت ادنى قيمة لها نتيجة لارتفاع مناصب الشغل حصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الجزائرية، ويظهر ذلك باتساع مساحة كالدور نحو اليسار، وقد تراجعت أسعار النفط خلال هذه السنة حيث انعكست سلبا على معدل النمو الذي انخفض بنسبة طفيفة، وهذا ما هو موضح في منحني كالدور حيث تقلصت مساحته من الأعلى، أما بالنسبة لسنة 2020 ومع انتشار الأزمة الوبائية كوفيد 19 تراجعت التوازنات الاقتصادية الكبرى على مستوى العالم، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، وتراجع الأداء الاقتصادي تبين بتقلص منحني كالدور في الاتجاهات الأربعة، مع ارتفاع لمعدلات البطالة وبقاء معدلات التضخم تقريبا في مستوياتها السابقة،

وتسجيل رصيد سالب في كل من ميزان المدفوعات ومعدلات النمو أدى بتقلص منحني مربع كالدرور من الأعلى والجهة اليمنى.

3. الجانب التطبيقي

لأجل دراسة أثر التحويلات الاجتماعية على متغيرات مربع كالدرور في الجزائر خلال الفترة (1993-2020) قمنا باستعمال بيانات سنوية تم أخذها من بيانات البنك الدولي ووزارة المالية لكل من التحويلات الاجتماعية TS كمتغير مستقل، ومعدل النمو الاقتصادي GDP ومعدل البطالة CHO ومعدل التضخم INF وميزان المدفوعات BP كمتغيرات تابعة، حيث تم أخذ متغيرات الدراسة باللوغاريتم الطبيعي من أجل تصحيح عدم التجانس الموجود بين المتغيرات، وتم استخدام منهجية أشعة الانحدار الذاتي VAR لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

1.3 دراسة استقرارية متغيرات الدراسة:

الجدول 01: "نتائج اختبارات جذر الوحدة لكل من ADF و PP"

Variable	نوع الاختبار		
		PP	ADF
ST	عند المستوى	0.10423 (0.7074)	-0.095184 (0.6418)
	الفرق الأول	-5.848173 (0.000)	-5.715529 (0.0000)
GDP	عند المستوى	-1.286889 (0.1778)	-2.504582 (0.3234)
	الفرق الأول	-6.239346 (0.0000)	-6.239346 (0.0000)
INF	عند المستوى	-2.125817 (0.0345)	-2.074269 (0.0386)
	الفرق الأول	\	\
CHO	عند المستوى	-1.445669 (0.1352)	-1.530002 (0.1161)
	الفرق الأول	-3.772779 (0.0005)	-3.772779 (0.0005)
BP	عند المستوى	-1.463829 (0.1309)	-1.460934 (0.1316)
	الفرق الأول	-5.526954 (0.0000)	-5.499064 (0.0000)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج Eviews10.

2.3 تحديد درجة التأخير المثلى VAR(p):

قبل اجراء الاختبار يجب تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج VAR وذلك بالاعتماد على معايير المفاضلة AIC و SHC، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 02: "تحديد درجة الإبطاء المثلى لنموذج VAR"

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP INF CHO BP
Exogenous variables: C TS
Date: 03/19/23 Time: 14:52
Sample: 1993 2020
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-324.4425	NA	1501848.	25.57250	25.95960	25.68397
1	-252.9736	109.9521*	21764.00*	21.30566*	22.46698*	21.64008*
2	-243.2976	11.90892	40433.40	21.79212	23.72766	22.34949

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج Eviews10.

من خلال الجدول (02) نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي $p=1$ وذلك حسب المعايير الموضحة التي تشير الى وجود فترة مبطاً واحدة.
3.3 تقدير النموذج VAR(1):

بعد التأكد من عدم وجود علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة (ليست مستقرة في نفس الدرجة)، سنقوم بتقدير معادلات النموذج قصيرة الأجل للنماذج الأربعة:

$$GDP = 0.40 * GDP(-1) + 0.07 * CHO(-1) - 0.01 * INF(-1) + 0.03 * BP(-1) + 0.76 - 0.05 * TS$$

$$CHO = -0.84 * GDP(-1) + 1.004 * CHO(-1) - 0.06 * INF(-1) - 0.02 * BP(-1) + 2.10 + 0.03 * TS$$

$$INF = -1.16 * GDP(-1) + 0.10 * CHO(-1) + 0.68 * INF(-1) + 0.04 * BP(-1) + 0.35 + 0.31 * TS$$

$$BP = 0.26 * GDP(-1) - 0.076 * CHO(-1) - 0.20 * INF(-1) + 0.86 * BP(-1) + 17.67 - 1.88 * TS$$

الجدول 03: نتائج تقدير نموذج VAR(1):

BP	INF	CHO	GDP	
0.707799	0.806032	0.970236	0.321801	الجودة التفسيرية R squared
8.074320	13.85232	108.6718	1.730621	المعنوية الكلية F stat

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج Eviews10.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجودة التفسيرية للنموذج جيدة عند جميع المتغيرات ما عدا عند معدل النمو، وهو ما يدل أن نسبة كبيرة من التغيرات التي تحدث في متغيرات مربع كالدور السحري يفسرها المتغير المستقل المتمثل في التحويلات الاجتماعية، إضافة الى قيمة إحصائية فيشر عند معظم معادلات النموذج، هذا يدل على معنوية النموذج ككل.

4.3 الاختبارات التشخيصية للنموذج:

بعد القيام بتقدير نموذج VAR(1) نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية

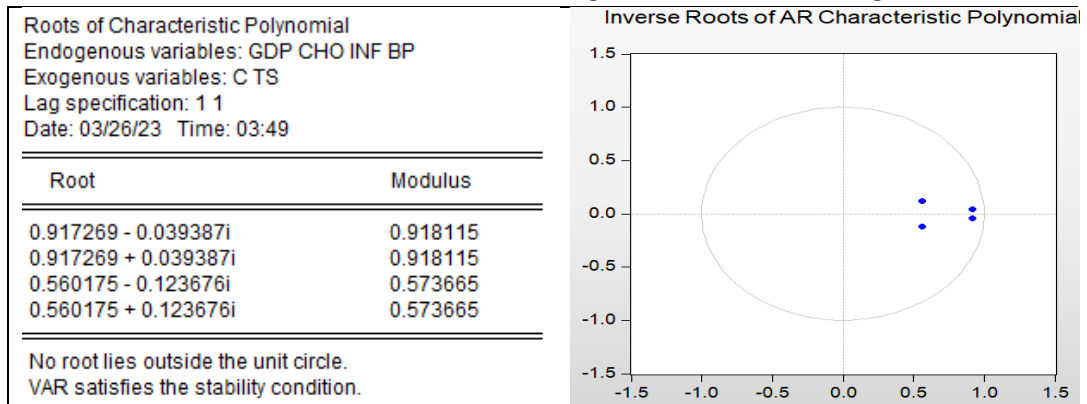
للتأكد من مدى دقة النتائج المحصل عليها.

1.4.3 دراسة استقرارية النموذج: إضافة الى استقرارية متغيرات النموذج وجب تحقق شرط

استقرارية النموذج للوصول الى نتائج صحيحة لابد من اجراء اختبار استقرارية النموذج كما هو

مبين في الشكل التالي:

الشكل 05: "نتائج اختبار الإستقرارية لنموذج VAR"



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج Eviews10.

حيث تشير نتائج الشكل رقم (05) الى أن مقلوب جذور كثير الحدود كلها أصغر من 1

إضافة الى أنها تقع داخل الدائرة الوحودية وهذا ما يدل على تحقق شرط استقرارية النموذج

المقدر.

2.4.3 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية: للتأكد من غياب الارتباط الذاتي لبواقي

النموذج المقدر، نقوم باختبار LM للتأكد من ذلك، حيث نتائج الاختبار مبينة في الآتي:

الجدول 04: "اختبار LM"

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 03/26/23 Time: 04:29						
Sample: 1993 2020						
Included observations: 27						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	17.68292	16	0.3428	1.139996	(16, 43.4)	0.3516
2	19.33132	16	0.2519	1.268075	(16, 43.4)	0.2602

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج Eviews10.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن الفرضية المعدومة لاختبار LM تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية للنموذج، حيث تشير نتائج الاختبار الى قبول فرضية عدم أي غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

5.3 تحليل مكونات التباين: الجدول الموالي يعرض نتائج تحليل التباين وفق الآتي:

الجدول (05) نتائج تقدير مصفوفة التباين

Period	S.E.	GDP	INF	CHO	BP
1	2.156862	0.029488	0.008157	0.003499	0.011145
2	2.367981	0.030073	0.008322	0.011203	0.014087
3	2.425327	0.040481	0.008375	0.018950	0.017766
4	2.457504	0.057604	0.008444	0.025754	0.023829
5	2.480675	0.076365	0.008603	0.031399	0.032924
6	2.497685	0.094280	0.008932	0.035986	0.044844
7	2.511022	0.110613	0.009484	0.039701	0.058876
8	2.522849	0.125356	0.010278	0.042722	0.074164
9	2.534534	0.138703	0.011298	0.045195	0.089935
10	2.546722	0.150845	0.012504	0.047229	0.105590

Cholesky Ordering: GDP INF CHO BP TS

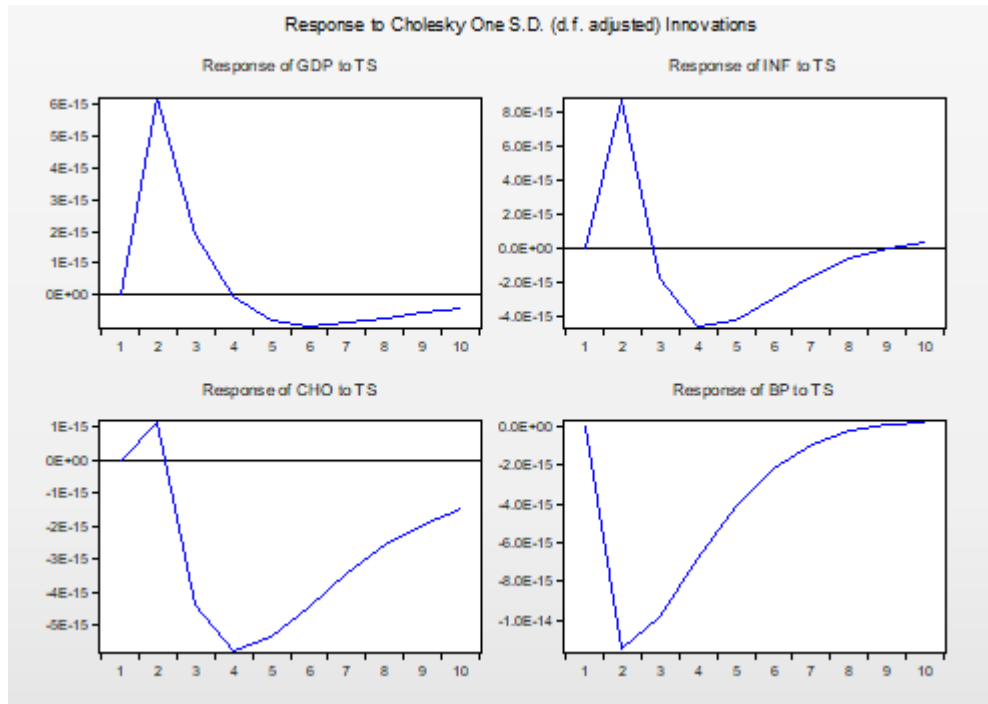
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج Eviews10.

نلاحظ من خلال نتائج تحليل التباين مساهمة المتغير TS في التأثير على المتغيرات التابعة (GDP, INF, CHO, BP) عبر الزمن خلال 10 سنوات، حيث يؤثر على معدل النمو بزيادة نسبة 00.15% كل سنة وهو تغير ضعيف نسبياً، وهو نفس التفسير فيما يخص كل من متغير البطالة وميزان المدفوعات؛ أما بالنسبة لمتغير التضخم فإن التأثير مستقر خلال السنوات الأولى، ليرتفع بنسبة طفيفة في السنوات الأخيرة.

6.3 تحليل دوال نبضات الاستجابة:

لاحظنا من خلال تحليل التباين حجم التأثير بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة لكننا لم نعرف اتجاه ذلك التأثير موجب أو سالب لذلك نقوم بدراسة دوال نبضات الاستجابة التي تبين لنا لحجم التأثير واتجاه العلاقة.

الشكل 06: نتائج دوال نبضات الاستجابة



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الجدول 06: نتائج دوال نبضات الاستجابة

Period	TS	GDP	INF	CHO	BP
1	1.42E-14	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.25E-30	6.18E-15	8.79E-15	1.17E-15	-1.15E-14
3	-4.10E-32	1.91E-15	-1.75E-15	-4.37E-15	-9.83E-15
4	2.84E-31	-5.47E-17	-4.57E-15	-5.75E-15	-6.85E-15
5	3.66E-31	-8.08E-16	-4.24E-15	-5.37E-15	-4.16E-15
6	3.43E-31	-9.76E-16	-2.94E-15	-4.42E-15	-2.18E-15
7	2.86E-31	-8.98E-16	-1.64E-15	-3.43E-15	-9.24E-16
8	2.25E-31	-7.45E-16	-6.52E-16	-2.59E-15	-2.12E-16
9	1.73E-31	-5.90E-16	-2.63E-18	-1.95E-15	1.33E-16
10	1.32E-31	-4.59E-16	3.68E-16	-1.48E-15	2.56E-16

Cholesky Ordering: GDP INF CHO BP TS

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج Eviews10.

من خلال الشكل والجدول نلاحظ أنه إذا حدثت صدمة على نسبة التحويلات الاجتماعية بمقدار انحراف معياري يساوي 1 فإنه لا يؤثر على معدل النمو في السنة الأولى، أما بالنسبة للسنة الثانية والثالثة فهو يؤثر إيجاباً على معدل النمو لكن بنسب قريبة من الصفر؛

ثم يتحول هذا التأثير إلى سلب في بقية الفترة ولكنه ضعيف نسبياً، وهذا يعني أن تأثير التحويلات الاجتماعية على معدل النمو موجب في المدى القصير، لكنه سالب على المدى الطويل وبدرجة ضعيفة.

أما متغير التضخم فمن خلال الشكل والجدول نلاحظ أنه إذا حدثت صدمة على التحويلات الاجتماعية بمقدار انحراف معياري يساوي 1 فإنه لا يؤثر في السنة الأولى ثم يرتفع بنسبة ضعيفة في السنة الثانية، ليتحول إلى تأثير سلب في بقية السنوات، ماعدا في السنة العاشرة حيث بلغ حجم التأثير الإيجابي قيمة $3.68E-16$ وهي قيمة ضعيفة نسبياً، وهي قيمة تبين أن زيادة معدل التحويلات الاجتماعية يؤدي إلى تغيرات متذبذبة بين التأثير السالب والموجب في معدلات التضخم على المدى القصير والطويل. أما بالنسبة لمعدل البطالة إذا حدثت صدمة على نسبة التحويلات الاجتماعية بمقدار انحراف معياري يساوي 1 فإنه لا يؤثر في السنة الأولى، أما بالنسبة للسنة الثانية يكون التأثير موجب على معدل البطالة لكن بنسبة ضعيفة؛ ثم يتحول هذا التأثير إلى سلب وضعيف نسبياً في بقية الفترة، وهذا يعني أن تأثير التحويلات الاجتماعية على معدل النمو موجب في المدى القصير، وسالب على المدى الطويل لكن بدرجات ضعيفة.

أما بالنسبة لميزان المدفوعات فيكون التأثير عليه سلب خلال كامل الفترة وبقيم نسبية، ماعدا السنة الأولى كان التأثير منعدم، إضافة إلى السنتين الأخيرتين حيث تغير التأثير إلى تأثير إيجابي وهو ما يدل على أن زيادة التحويلات الاجتماعية تؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات نتيجة لتزايد الحاجات وتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية للمواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع.

4. خاتمة:

يتم انتهاج سياسة التحويلات الاجتماعية لحل مشاكل اقتصادية واجتماعية، ولكن يتبين لنا أن السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية غير موفقة، إضافة إلى البرامج العشوائية للسلع المدعومة وغياب العقلانية في تسيير النفقات، إذ تنعكس آثار سياسة التحويلات الاجتماعية بطريقة سلبية على الاقتصاد الوطني و تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية من نمو اقتصادي مرتفع وتخفيض كل من البطالة والتضخم، وفائض في ميزان المدفوعات، كون أن هذه السياسة تضعف ميزانية الدولة لأن الدعم مصدره الإيرادات العمومية للدولة.

1.4 النتائج: خلصت هذه الدراسة الى جملة النتائج التالية:

- استغلت الجزائر الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع مداخيلها من المحروقات ابتداء من سنة 2000، باعتمادها على سياسة التحويلات الاجتماعية كأحد الآليات الهامة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة ظاهرة الفقر؛ وتتجلى أهمية هذه السياسة من خلال الارتفاع المستمر في حجمها ونسبتها من الناتج المحلي والتي وصلت الى حدود 13%.
- نتج عن التحويلات الاجتماعية في دعم الأسر والسلع واسعة الاستهلاك فوارق واسعة في أسعار هذه السلع والمواد المستوردة، مقارنةً بأسعارها في الدول المجاورة، ما نتج عنه تمدد لظاهرة التهريب عبر الحدود، وتصدير منتجات مصنعة بمواد مدعمة.
- الأداء الاقتصادي في الجزائر من خلال مربع كالدور السحري عرف تراجعا وتذبذبا من سنة الى أخرى، حيث أنه كلما اتسعت مساحة مربع كالدور باتجاه متغير قابل ذلك تقلص المساحة لمتغير آخر هو ما يدل على حالة عدم الاستقرار.
- عند بناء نموذج لقياس أثر التحويلات الاجتماعية على أهداف السياسة الاقتصادية، وهذا بالاعتماد على متغيرات مربع كالدور السحري تبين لنا ما يلي:
 - ✓ من خلال تقدير نموذج var نلاحظ أن النموذج معنوي ككل، إضافة الى القوة التفسيرية الجيدة لمعادلات النموذج.
 - ✓ وجود علاقة (نسبية) عكسية بين نسبة التحويلات الاجتماعية ومعدلات النمو الاقتصادي، وهذا راجع لتحمل الموازنة العامة مبالغ مالية ضخمة على حساب دعم الصحة والتعليم والمنشآت القاعدية...، هذا ما يؤدي عجز في الموازنة الذي يزداد سنويا على حساب الارتفاع الحاصل في مخصصات التحويلات الاجتماعية، فلا يتحقق النمو الاقتصادي المرغوب فيه.
 - ✓ تخصص الدولة أكثر من خمس ميزانيتها للتحويلات الاجتماعية، التي تكون على شكل نفقات نهائية ليس لها قيمة مضافة على الاقتصاد، وتساهم بشكل كبير في بقاء النفقات الجارية عند مستوياتها المرتفعة، وهذا ما يؤكد التأثير السلبي لنسبة التحويلات الاجتماعية على معدلات البطالة.

✓ أما بالنسبة لانعكاسات سياسة التحويلات الاجتماعية على معدلات التضخم، نستخلص أن الحكومة تقوم بعملية تمويل للدعم بخلق عجز في الميزانية الحكومية، مما ينتج عنه زيادة في كمية النقد وتزداد هذه بمعدل يفوق الزيادة في معدل السلع والخدمات، وخاصة منها ذات الطابع الاستهلاكي؛ وبالتالي ترتفع الأسعار لمستوى التضخم.

✓ نتيجة الضغط المتزايد والمتراكم على ميزانية الدولة بفعل تزايد الحاجات وتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية للمواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، خلق ذلك أثراً سلبياً على ميزان المدفوعات،

2.4 التوصيات: من منطلق ما تم التوصل إليه من نتائج يمكننا الخروج بمجموعة من التوصيات أهمها:

- إصلاح سياسة الدعم الحكومي (التحويلات الاجتماعية) المنتهجة حالياً في الجزائر والتركيز على الاعلام والتوعية بأهمية اصلاحها لتحقيق استفادة المستحقين منها، والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن.
- إصلاح سياسة الأجور للوصول إلى الأجور الحقيقية كإجراء قبلي لإصلاح سياسة الأسعار.
- لابد من ترشيد الإنفاق العام وتوجيه سياسة الدعم نحو القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة.
- يجب العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري والبحث عن مصادر أخرى للإيرادات، وتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة، باعتباره ضمن القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

5. قائمة المراجع:

- بوزيدي سعيدة، (2020)، أثر سياسة الدعم على الإنفاق العمومي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، ص 193-206.
- حنصال أبو بكر وبن أحمد سعيدة، (2018)، إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، المجلد 03، العدد 07، ص 108-138
- رجال السعدي، شوق فوزي (2017)، قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، ص 39-66.
- زهير عماري، (2015)، أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل الديناميكي نموذج VAR للفترة 1980-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 09، العدد 14، ص 115-130

دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر - باستعمال نموذج VAR للفترة (1993-2020)

- سي محمد كمال وبن حبيب عبد الرزاق، (2019)، تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو في الجزائر، دفاتر MECAS، المجلد 15، العدد 02، ص 146-152.
- سي محمد كمال وبن هدي إكرام، (2021)، تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنوع الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد 01، ص 20-28.
- شريط فيروز، بن الحبيب طه، (2022)، دراسة تحليلية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 باستعمال مربع كالدور السحري وطريقة تحليل المركبات الرئيسية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، ص 408-426.
- العمرابي سليم، بن لحرش صراح، حساني عبد الكريم، (2021)، مساهمة السياسة المالية العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية بالجزائر - باستخدام مربع كالدور السحري للفترة 2000-2019، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 02، ص 329-315.
- قدار مريم، عيودي فاطمة الزهراء، (2019)، دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، التحليل إلى المركبات الأساسية ACP، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 02، ص 968-983.
- قويدري كمال، (2015)، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ص 133-147.
- موقع وزارة المالية: www.mf.gov.dz تم الاطلاع عليه (2023/03/03)
- صندوق النقد الدولي: مؤشرات التنمية العالمية | بنك البيانات (albankaldawli.org) تم الاطلاع عليه (2023/03/19)
- بنك الجزائر: <https://www.bank-of-algeria.dz> تم الاطلاع عليه (2023/03/10)
- حامي حسان (2022)، سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر: الكلفة الاقتصادية وحتمية الإصلاح:
 - <https://www.arab-reform.net> (consulté le 03/02/2023).
 - Commission Européenne, (2012), les Transferts Sociaux Dans la lutte contre la faim, N°14, P 1-24
 - Gouvernement Algérien, Rapport National 2000-2015 (Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement), juin 2016.
 - Jonas Kibala Kuma, Le modèle VAR structurel : Eléments de théorie et pratique sr l'ogiciels, HAL archives-ouvertes .fr, Congo-Kinshasa, 2018.
 - Asma ghania BENAMEUR, Yacine BELARBI and Rachid TOUMACHE, The macroeconomic effects of oil prices fluctuations in Algeria: A SVAR approach, les cahiers du Cread, Vol 36, N0 3, 2020.
 - les Rapports de présentation du projet de la loi de finances (2010 2011.2012.2013.2014.2015.2016.2017,2019.2020).
 - <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances> (consulté le 20/05/2022).